

مرسوم رقم (١) لسنة ٢٠١٦
بالتصديق على اتفاقية بشأن التعاون الاقتصادي والفني والعلمي
بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية كوستاريكا

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في السابع عشر من شهر رجب عام ١٤٣٦ هجرية ،
الموافق للسادس من شهر مايو عام ٢٠١٥ ميلادية ،
وعلى اقتراح وزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية بشأن التعاون الاقتصادي والفني والعلمي بين
حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية كوستاريكا ، الموقعه بمدينة الدوحة بتاريخ
٢٠١٤/٤/١ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقا للمادة
(٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٤/٤/١٤٣٧هـ
الموافق: ١٤/١/٢٠١٦م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



« وثيقة تصديق »

لما كان مجلس الوزراء ، قد قرر في اجتماعه العادي (٢٧) لعام ٢٠١٤ ،
المنعقد بتاريخ ١٦/٧/٢٠١٤ ، الموافقة على التصديق على اتفاقية بشأن التعاون
الاقتصادي والفني والعلمي بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية
كوستاريكا ، الموقعة بمدينة الدوحة بتاريخ ١/٤/٢٠١٤ .
ولما كنا قد طالعنا هذه الاتفاقية ، ووافقنا عليها ،
لذا ، نقرر بموجب هذه الوثيقة ، أننا نقبل هذه الاتفاقية ، ونصادق
عليها ، ونعد بمراعاة أحكامها .
وإثباتاً لما تقدم ، أصدرنا هذه الوثيقة ، موقعاً عليها منا .

تيم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدرت في الميوان الأصري :
في السابع عشر من شهر رجب عام ١٤٣٦ هجرية .
الموافق للساعات من شهر مايو عام ٢٠١٥ ميلادية .



اتفاقية بشأن التعاون الاقتصادي والفني والعلمي

بين

حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية كوستاريكا

إن حكومة دولة قطر ،
وحكومة جمهورية كوستاريكا،
والمشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفين المتعاقدان ".
رغبة في تقوية العلاقات الثنائية الودية القائمة بين البلدين، وتعزيز التعاون
الاقتصادي والفني والعملية، وفقاً للقوانين والأنظمة السارية حالياً في البلدين
لمصالحهما المتبادلة،
قد اتفقتا على ما يلي:

مادة (١)

يبدل الطرفين المتعاقدان جهودهما في تطوير التعاون بين البلدين في إطار
التفاهم المشترك.

مادة (٢)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تعزيز التعاون بين بلديهما ومواطنيهما، سواء من الأفراد أو الهيئات القانونية، في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والتي تشمل، وليس حصرياً على التعاون بشأن ما يلي:

(أ) المشاريع الصناعية، مصادر الطاقة، الزراعة، والماشية.

(ب) التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتشمل تبادل برامج التعاون العلمي.

(ج) تبادل المعلومات في المجالات ذات الأهمية المشتركة والزيارات المتبادلة بين الهيئات والباحثين والمتخصصين والفنيين، وتدريب الباحثين والموظفين التقنيين على : التحضير للمؤتمرات، والندوات العلمية، وإنشاء المختبرات ومراكز البحوث.

(د) إنشاء إطار مؤسسي مستقر بما يسمح للمشتغلين من القطاع الخاص والعام الاقتصادي لكلا البلدين لتطوير ووضع خطة قصيرة وطويلة الأجل لأنشطتهما.

(هـ) أحكام للمصادر اللازمة للتعاون الاقتصادي.

(و) التعزيز المناسب والثابت، ونشر إمكانيات التعاون المحتملة.

(ز) تعزيز التنمية المشتركة للطرفان المتعاقدان وذلك بهدف إنشاء آلية تسهم في تنشيط وتحديث اقتصادها وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي الوارد في هذه الاتفاقية، دون الإخلال بالاتفاقات الدولية والإقليمية لكل منهما.

ح) تشجيع وتنمية قطاع الخدمات الإنتاجية للطرفان المتعاقدان، وكذلك مشاركة قطاع الأعمال من كلا البلدين في هذه التنمية. ولهذا الغرض، يتم تحفيز المشاركة النشطة عن طريق تعزيز الشراكة بين رجال الأعمال لكلا البلدين.

ط) تنمية التجارة وتشجيع مجالات الاستثمار.

مادة (٣)

يجوز للطرفان المتعاقدان لتنفيذ هذه الاتفاقية وضع اتفاقيات تكميلية بشأن مختلف المجالات المشمولة بنطاق التطبيق.

مادة (٤)

يسعى الطرفان المتعاقدان لتعزيز الزيارات بين ممثليهما والوفود الاقتصادية والفنية والعلمية من القطاع الخاص والقطاعات الحكومية وتعزيز مشاركتها في المعارض، بالإضافة إلى منحهما الفرص اللازمة من أجل دعم التعاون بين البلدين.

مادة (٥)

اتفق الطرفان المتعاقدان بأن الالتزامات الناشئة لهذه الاتفاقية لا تؤثر على حقوق والتزامات الطرفان المتعاقدان في الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف السارية.

مادة (٦)

يتم حل الخلافات التي قد تنشأ عن تفسير و/أو تطبيق هذه الاتفاقية من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين المتعاقدين.

مادة (٧)

(أ) تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ، من تاريخ تبادل الطرفين الإخطارات الكتابية التي تؤكد انتهاءهما من الاجراءات القانونية المعمول بها لدخولها حيز النفاذ.

(ب) يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين المتعاقدين كتابة. ويدخل هذا التعديل حيز النفاذ، ويشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية من تاريخ تبادل الطرفين الإخطارات الكتابية التي تؤكد انتهاءهما من الاجراءات القانونية المعمول بها لدخولها حيز النفاذ، أو في أي تاريخ آخر يوافق عليه الطرفان.

(ج) تسري هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات وتجدد تلقائياً لفترات متتالية مدتها سنة واحدة. ويجوز لأي من الطرفين المتعاقدين إنهاء هذه الاتفاقية بموجب إخطار كتابي للطرف المتعاقد الآخر.

(د) على الرغم من الفقرة (ج)، في حال الإنهاء، لا يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على البرامج أو المشاريع التي بدأت قبل تاريخ صدور الإشعار بإنهاء الاتفاقية، والجاري تنفيذها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

إشهادا على ذلك، وقع أثناء عن حكومتيهما المعنيتين على هذه الاتفاقية.
وقعت هذه الاتفاقية في الدوحة بتاريخ ١ أبريل ٢٠١٤ ميلادية، من نسختين
أصليتين، بكل من اللغات العربية والاسبانية والانجليزية ولكل منها ذات
الحجية، وفي حال حدوث خلاف يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية.

عن
حكومة جمهورية كوستاريكا

عن
حكومة دولة قطر



**AGREEMENT
ON ECONOMIC, TECHNICAL AND SCIENTIFIC COOPERATION
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR
AND
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF COSTA RICA**

The State of Qatar and the Republic of Costa Rica, hereinafter referred to as "the Contracting Parties",

Wishing to strengthen the existing friendly bilateral relations, and to promote economic, technical and scientific cooperation, according to the laws and regulations currently in force in the two countries and for their mutual benefit;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1

The Contracting Parties will commit their best efforts in the development of the cooperation between both countries within a framework of common understanding.

ARTICLE 2

The Contracting Parties shall work towards the promotion of cooperation between both countries, their nationals and legal entities, in the economic, technical and scientific areas, encompassing, but not limited to, cooperation regarding:

- (a) Industrial, energy sources, agricultural, and cattle projects.
- (b) Cooperation on science and technology, including the exchange of scientific cooperation programs.
- (c) Exchange of information in the areas of common interest and visits between authorities, researchers, specialists, technicians; the training of researchers and technical personnel; the preparation of conferences and scientific symposia; and the establishment of laboratories and research centers.
- (d) The establishment of a stable and favorable institutional framework in order to allow the economic private and public operators from both countries to develop and plan their short and long-term activities.

- (e) The provision of the necessary resources for economic cooperation.
- (f) The adequate and constant promotion and diffusion of the possibilities and potential of cooperation.
- (g) Improving the joint development of the Contracting Parties with a view to establishing mechanisms that contribute to dynamize and modernize their economies and broaden the economic cooperation included in this Agreement, without detriment to international and regional agreements subscribed by each of them.
- (h) The promotion and development of service sector productivity in the Contracting Parties, as well as the presence of the business sector of both countries in such development. To this effect, active participation will be stimulated by promoting partnerships between businessmen of both countries.
- (i) The development of trade and investment promotion activities.

ARTICLE 3

For the implementation of the present agreement, the Contracting Parties may elaborate complementary agreements regarding the different areas covered by its scope of application.

ARTICLE 4

The Contracting Parties will endeavor to promote visits between their representatives and economic, technical and scientific delegations from the private and governmental sectors, and promote their participation in exhibitions as well as grant them the necessary opportunities in order to support the cooperation efforts between both countries.

ARTICLE 5

The Contracting Parties agree that the commitments established in this Agreement do not affect the rights and obligations of the Contracting Parties in bilateral or multilateral agreements in force.

ARTICLE 6

The controversies that could arise from the interpretation and/or application of this Agreement will be resolved through direct negotiations between the Contracting Parties.

ARTICLE 7

- (a) This Agreement shall enter into force on the date on which the Contracting Parties have exchanged written notifications confirming the completion of their respective applicable legal procedures for its entry into force.
- (b) The Contracting Parties may agree in writing on any amendment of this Agreement. Such amendment shall enter into force and constitute an integral part of this Agreement on the date on which the Contracting Parties have exchanged written notifications confirming the completion of their respective applicable legal procedures for its entry into force, or on such other date as the Parties may agree.
- (c) This Agreement shall remain in effect for five years and will be renewed automatically for consecutive periods of one year. Either Contracting Party may terminate this Agreement by written notification to the other Contracting Party.
- (d) Notwithstanding paragraph (c), in the event of termination, the programs or projects commenced prior to the date of the notice of termination and that are being executed in accordance with the provisions set forth in this Agreement, shall not be affected.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in Doha, on April 1st 2014, in two originals each in the Arabic, Spanish and English languages, each text being equally authentic, in case of any divergence the English text shall prevail.

**For the Government of
The State of Qatar**

**For the Government of
The Republic of Costa Rica**



**ACUERDO
DE COOPERACIÓN ECONÓMICA, TÉCNICA Y CIENTÍFICA
ENTRE EL GOBIERNO DEL ESTADO DE CATAR
Y EL GOBIERNO DE LA REPÚBLICA DE COSTA RICA**

El Estado de Catar y la República de Costa Rica, denominados en lo sucesivo como "las Partes Contratantes".

Deseando fortalecer las amistosas relaciones bilaterales existentes y promover la cooperación económica, técnica y científica, de conformidad con las leyes y regulaciones actualmente vigentes en los dos países y para su mutuo beneficio;

Han acordado lo siguiente:

ARTICULO 1

Las partes Contratantes comprometerán sus mejores esfuerzos en el desarrollo de la cooperación entre ambos países en un marco de entendimiento común.

ARTICULO 2

Las Partes Contratantes trabajarán para la promoción de la cooperación entre ambos países, sus nacionales y personas jurídicas, en las áreas económica, técnica y científica, que abarca, pero no se encuentra limitada a, cooperación relativa a:

- (a) Proyectos industriales, de fuentes de energía, agrícolas y de ganadería.
- (b) Cooperación en materia de ciencia y tecnología, incluyendo el intercambio de programas de cooperación científicos.
- (c) Intercambio de información en áreas de interés común y visitas entre autoridades, investigadores, especialistas y técnicos; formación de investigadores y personal técnico; preparación de conferencias, simposios científicos; y el establecimiento de laboratorios y centros de investigación.
- (d) El establecimiento de un marco institucional estable y favorable, a fin de permitir a los operadores económicos de ambos países, públicos y privados, el desarrollo y planificación de sus actividades a corto y largo plazo.

- (e) La asignación de los recursos necesarios para la cooperación económica.
- (f) La promoción adecuada y constante y la difusión de las posibilidades y del potencial de cooperación.
- (g) Mejorar el desarrollo conjunto de las Partes Contratantes a fin de establecer mecanismos que contribuyan a dinamizar y modernizar sus economías y ampliar la cooperación económica incluida en este Acuerdo, sin perjuicio de los acuerdos internacionales y regionales por cada una de ellas.
- (h) La promoción y el desarrollo de la productividad del sector servicios en las Partes Contratantes, así como la presencia del sector empresarial de ambos países en dicho desarrollo. Para este efecto, la participación activa será estimulada mediante la promoción de asociaciones entre empresarios de ambos países.
- (i) El desarrollo de actividades de promoción del comercio y la inversión.

ARTICULO 3

Para la implementación del presente Acuerdo, las Partes Contratantes podrán elaborar acuerdos complementarios referidos a las distintas áreas cubiertas por su ámbito de aplicación.

ARTICULO 4

Las Partes Contratantes se esforzarán por promover visitas entre sus representantes y entre delegaciones económicas, técnicas y científicas del sector privado y gubernamental, y promover su participación en exposiciones, así como otorgarles las oportunidades necesarias a fin de apoyar los esfuerzos de cooperación entre ambos países.

ARTICULO 5

Las Partes Contratantes acuerdan que los compromisos establecidos en este Acuerdo no afectan los derechos y obligaciones de la Partes Contratantes en acuerdos bilaterales o multilaterales vigentes.

ARTICULO 6

Las controversias que pudieran surgir de la interpretación y/o aplicación de este Acuerdo serán resueltas mediante negociaciones directas entre las Partes Contratantes.

ARTICULO 7

- (a) El presente Acuerdo entrará en vigor en la fecha en que las Partes Contratantes intercambien notificaciones escritas confirmando que se han completados los respectivos procedimientos legales aplicables para su entrada en vigor.
- (b) Las Partes Contratantes podrán acordar por escrito cualquier enmienda de este Acuerdo. Dicha enmienda entrará en vigor y constituirá parte integral de este Acuerdo en la fecha en que las Partes Contratantes hayan intercambiado notificaciones escritas confirmando que se han completado los respectivos procedimientos legales aplicables para su entrada en vigor, o en cualquier otra fecha que las Partes acuerden.
- (c) El presente Acuerdo permanecerá en vigor durante cinco años y se renovará automáticamente por períodos consecutivos de un año. Cualquier Parte Contratante podrá terminar el presente Acuerdo mediante notificación escrita a la otra Parte Contratante.
- (d) No obstante lo establecido el apartado (c), en el caso de terminación, los programas o proyectos iniciados con anterioridad a la fecha de notificación de la terminación y que se ejecutan de conformidad con las disposiciones establecidas en este Acuerdo, no se verán afectados.

EN FE DE LO CUAL, los suscritos, debidamente autorizados a los efectos por sus respectivos Gobiernos, ha firmado este Acuerdo.

Hecho en Doha, el 1 de abril de 2014, en dos originales en Idiomas Árabe, Español e Inglés cada uno, siendo cada texto igualmente auténtico, en caso de cualquier divergencia el texto en Inglés prevalecerá.

**Por el Gobierno del Estado
de Catar**

**Por el Gobierno de la República
de Costa Rica**